سياسات التعليم العالي في الجزائر:

دراسة في ثنائية المهام –التدريس والبحث العلمي–

د. عبد الجبار جبار
أستاذ محاضر – ب –
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشلف

ملخص:
تعرف المنظومة الجامعية في الجزائر محدوديةً من حيث مُخرجاتها، سواء تعلق الأمر بخريجي الجامعات الذين يجدون أنفسهم ضمن البطالة وكذا قلة البحوث العلمية وبراءات الاختراع التي تبق بعيدةً أن أي دور تنموي لها في مجتمعاتها، الأمر الذي يُحيلنا إلى مهام الأستاذ الجامعي والتي تعرف عدم انسجام فيما بينها، ويتعلق الأمر بمهمة التدريس ومهمة البحث العلمي، ومن هنا ينبغي إعادة النظر في المنظومة الجامعية بما يُحقق الارتقاء بهذه المهام.
الكلمات المفتاحية: المنظومة الجامعية، الأستاذ الجامعي، البحث العلمي، الحرية الأكاديمية.

Résume :
En évaluant le système universitaire en Algérie, on a pu identifier ses limites vue l’augmentation notable du nombre des chômeurs diplômés, la réduction des domaines de recherches entamés ainsi que le manque de la valorisation de ces travaux en termes de brevets nationaux et internationaux pour le développement industriel et social.L’analyse de la situation actuelle a montré que la non-cohérence des tâches des professeurs universitaires constitue l’une des causes les plus prépondérantes de la faiblesse du système puisqu’ils sont chargés de l'enseignement universitaire ainsi qu’à la recherche scientifique simultanément. Pour cette raison, il est nécessaire d’améliorer le système universitaire pour rendre ces tâches plus flexibles et plus développées.
***Mots clés**: le système universitaire, le professeur d’université, la recherche scientifique et la liberté académique.*

مقدمة:

تُمثل الجامعة باكورة المسار التعليمي باعتبارها المرحلة الأخيرة التي تعمل على صقل القدرات والمؤهلات العلمية للطالب من أجل استغلالها حال وُلوجه للحياة المهنية، وعليه فمن أهم مُخرجاتها هي النخب الجامعية المهيأة لأن تكون قيادات وفاعلين مُؤثرين في المجتمع على النحو الإيجابي في سياق مسارات تنموية مدروسة.

ومن هذا المنطلق يحظى الأستاذ الجامعي بأهمية كبيرة من حيث كونه الحلقة الأقوى ضمن منظومة جامعة مُتكاملة، فإلى جانب دوره في مجال التدريس وتلقين الطلبة المعارف والخبرات، تتعزز مكانته نتيجة اعتبار إسهاماته العلمية اللآلية الأنسب لتصنيف الجامعات على المستوى العالمي، كما تُستخدم لقياس مدى تقدم الدول باعتبارها فاعلاً رئيسياً في التقدم الاقتصادي، على اعتبار أن الدول المتقدمة بدأت مسيرتها التنموية بالاعتماد على البحث العلمي الذي أتاح لها إمكانية الاستخدام الأمثل لإمكانياتها وكذا تطويع التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق التنمية والتقدم لمجتمعاتها.

ومن هنا ينبغي الاهتمام الجاد بالبحث العلمي والسعي لترقيته وتوفير مُتطلباته لفائدة الأستاذ الجامعي حتى لا ينغلق داخل دائرة روتين الموظف الإداري الذي يتولى مهمة التدريس، والجزائر كباقي الدول النامية تعرف منظومتها الجامعية حالةً من الرتابة والنمطية حيث يطغى التدريس على عملية البحث العلمي، علماً أن هذه الحالة تجعل الأستاذ الجامعي بعيداً عن الانفتاح على العالم وتطوراته.

وعلى ضوء ما تقدم تتضح أهداف هذه الورقة البحثية في الجوانب التالي:

- إبراز دور الأستاذ الجامعي ومكانته في منظومة التعليم العالي في الجزائر.
- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأستاذ الجامعي –كباحث وكمدرس–.
- تبيان مُتطلبات الارتقاء بأداء المنظومة الجامعية في الجزائر.

وانطلاقاً من واقع الأستاذ الجامعي كفاعل في مجالي البحث العلمي وكذا التدريس الجامعي، تبرز تحديات يفرضها جمود وظيفة التدريس والمشاكل الإدارية من جهة وتحديات البحث العلمي وضرورة مواكبة المستجدات البحثية من جهة ثانية، وهذا ما ستحاول هذه الورقة معالجته من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو واقع المهام التدريسية والبحثية للمنظومة الجامعية في الجزائر؟ وكيف يمكن الارتقاء بأدائه السياسات التعليم العالي المنتهجة ؟**

المحور الأول: ماهية المنظومة الجامعية:

تُعتبر الجامعة بكلياتها، معاهدها وأقسامها... مُؤسسةً عامةً ذات تخصص علمي وثقافي باعتبارها من المرافق العامة والتي تم إنشاؤها لغرض مُعين وهو التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا ما يجعلها تتمتع بالشخصية الاعتبارية –المعنوية– وهامش من الاستقلالية التي تكفل لها تحقيق أهدافها التي أُنشأت من أجلها خدمةً لمجتمعاتها.

أولاً– مكونات المنظومة الجامعية: تتكون العملية التعليمية الجامعية من ثلاثة أركان رئيسية، مُمثلةً في هيئة التدريس، الطالب الجامعي والموارد المادية والبشرية، والتي تكون ضمن إطار أشمل تُمثله السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، حيث تتولى هذه العناصر الثلاثة تجسيد هذه السياسات العامة.

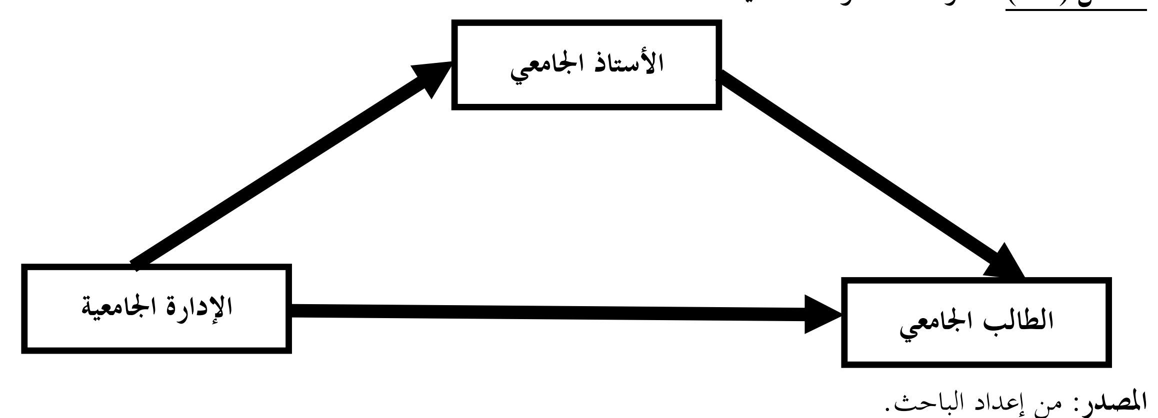
1. هيئة التدريس: يُعتبر الأستاذ الجامعي عضو هيئة التدريس فاعلاً رئيسياً في المنظومة الجامعية، باعتباره القائم على العملية التعليمية، من خلال نقله للمعرفة ومسؤوليته عن المضمون العلمي الذي يقدمه وعن السير الحسن للعملية

البيداغوجية في الجامعة [1]، والأستاذ الجامعي هو من يتولى مهمة التدريس داخل المنظومة الجامعية بغض عن درجته العلمية سواء كانت: أستاذ مساعد، أستاذ مُؤقت، أستاذ ...، أين يتولى مهمة تقديم البرامج الدراسية المعتمدة تبعاً للتخصصات العلمية الموجودة في المؤسسة الجامعية، وعليه أن يتولى مهمة المراجعة المستمرة للبرامج الدراسية ومواكبة المستجدات[2]، بما يمنح العملية التدريسية ديناميكية تجعل منها وسيلةً فعالةً وليست غايةً في حد ذاتها.

2. الطالب الجامعي: والذي يمثله مجموع الناجحين من المرحلة الثانوية بما يُخولهم الالتحاق بصفوف الدراسة في الجامعة ضمن التخصص الذي يرغبون فيه ويتماشى مع تخصصهم في الثانوية وكذا مُعدلهم في شهادة الباكالوريا، مما يجعل منهم الفئة المستهدفة من المنظومة الجامعية في شق التدريس من خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات الدراسة من أجل أن يكتسب جُملةً من المعارف والقدرات في إطار سياسة للتعليم العالي تُمكنه من الولوج إلى الحياة العملية.

3. الموارد المادية والبشرية: فعلى اعتبار أن المنظومة الجامعية هي في الأساس تنظيم اجتماعي رسمي وفرعي داخل المجتمع ككل، حيث تقوم على هيكل تنظيمي يُحدد المواقع الرئيسية التي تُنظم الجامعة وتُحدد أدوار مُستوياتها التنظيمية المختلفة، من أجل تحقيق أهداف المنظومة الجامعية والتي وُجدت من أجلها[3]، كما تتجسد في الفضاءات البيداغوجية والنية التحتية من مباني ومرافق مُهيأة للعملية التعليمية من قبيل المكتبات، القاعات المختبرات المدرجات وإدارة...، إلى جانب مُختلف مُتطلبات العملية التعليمية من مطبوعات، أجهزة عرض، مُكبرات صوت...، إلى غير ذلك من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها العملية التعليمية في الجامعات، على أن تكون في مجملها تحت إشراف طاقم إداري وتقني متخصص يتولى تبسيط مختلف الجوانب التي ترافق العملية التعليمية سواء لدى هيئة التدريس أو الطلبة على حد سواء، على أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق أهداف المنظومة الجامعية ككل.

الشكل (01): مكونات المنظومة الجامعية



المصدر: من إعداد الباحث.

وانطلاقاً مما سبق فإن المنظومة الجامعية هي نظام مفتوح تتعدد عناصره والتي تُساهم في مُجملها في تحقيق أهدافها بفعالية، كما أن قيام هذه المنظومة بأدوارها المنوطة بها وبكفاءة يتطلب ضرورة احترام ترتيب عناصر هذه المكونات

الجامعية وفق الترتيب الصحيح ضمن أولوية معينة، حيث يحتل الطالب الجامعي المرتبة الرئيسية من حيث كونه المستهدف الرئيسي من المنظومة الجامعية إلى جانب المجتمع الذي تستهدفه الدراسات والأبحاث الجامعية بغرض التنمية وتجاوز مشكلاته*.

وهذا ما يُبرزه المخطط من حيث ازدواجية الاستفادة سواء من الأستاذ الجامعي وكذا من الإدارة الجامعية، ويأتي الأستاذ الجامعي في الدرجة الثانية والذي يُمثل القلب النابض داخل المنظومة الجامعية باعتباره الآلية التي تستخدم في تحقيق الأهداف، وفي الأخير يأتي الهيكل التنظيمي والإداري والذي يتولى مهمة دعم وتسهيل مهمة قيام الأستاذ الجامعي بأدواره وكذا تسهيل التحصيل العلمي للطلبة.

ثانياً– أدوار الجامعة: تستهدف المنظومة الجامعية –مُمثلةً في شقيها التعليم العالي والبحث العلمي– تأمين التكوين الجامعي لدى الطالب وتطوير كفاءاته، والمساهمة في تأسيس مُجتمع للمعرفة عبر تقديم إضافات في المعارف البشرية وتطويرها، وهذا خدمةً لمجتمعاتها، حيث تنص المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي الذي يحدد مهام الجامعة في الجزائر على أن:[4]

المادة 5: تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال التكوين العالي على الخصوص فما يأتي:

- **تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.**
- **تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث.**
- **المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.**
- **المشاركة في التكوين المتواصل.**

وعلي العموم فإن أدوار الجامعة تتلخص في ثلاثة مهام رئيسية:

1. التدريس: والذي يتمثل في نقل المعرفة والمحافظة عليها واسترجاعها وتحليلها بما يُحقق تنمية الكوادر البشرية وتعزيز قدراتها البحثية والتكنولوجية بما يتماشى ومُتطلبات مُجتمع المعرفة عبر زرع ثقافة البحث والتطوير في أذهان الطلبة[5]، ويتضمن التدريس الجوانب التالية:[6]

- التخطيط لإعداد الدروس وإلقائها، من خلال ضرورة تحديد الأهداف من التدريس وكذا الوضعية المعرفية للطلبة وعلى ضوء ذلك يتم إعداد مضمون الدرس والأنشطة المرافقة له وكذا أساليب التقويم المعتمدة.
- تأليف الكتب في التخصص الذي يُدرس، بما يتضمن ذلك من بحوث علمية ودراسات ومقالات.
- تطوير مناهج التدريس في التخصص الذي يُدرس والعمل في اللجان البيداغوجية...
- متابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه بما ينعكس على البرامج التعليمية وإعداد الموارد البشرية علمياً وفنياً وإدارياً[7].

* – الهدف من سياسات التعليم العالي والمنظومة الجامعية من حيث استهدافها لتكوين الطلبة من جهة وجعلهم فاعلين في المسيرة التنموية لمجتمعاتهم، وهذا ما يُبرز أهمية التدريس الجامعي من جهة، ومن جهة ثانية فإن البحث العلمي الذي يُعتبر أحد أهم مخرجات المنظومة الجامعية يُساهم هو الآخر في التنمية المجتمعية، وهذا ما يبرز تكامل وظيفتي الأستاذ الجامعي في التدريس والبحث العلمي.

2. البحث العلمي: والذي يعني جمع الحقائق في شتى المجالات بأسلوب علمي من أجل المعرفة الإنسانية واكتشاف المعلومات أو علاقات جديدة أو التحقق منها والسعي للاستفادة منها في المسار التنموي وحل المشكلات المجتمعية(8)، وتتضمن مهمة البحث العلمي الجوانب التالية:(9)

- ممارسة الإشراف العلمي على مذكرات التخرج في مختلف الأطوار.
- مُتابعة موضوعات الطلبة في البحث العلمي طوال المسار الدراسي.
- الاستمرار في الانتاج العلمي والنشر العلمي لمقالات ومداخلات تتم ضمن ملتقيات علمية.
- مشاريع البحث المختلفة والدراسات والرسائل العلمية والتي تنعكس على إثراء المعرفة وتنميتها(10)، ويتحقق ذلك أثناء إعداد مذكرتين (ماستر أو ماجستير ودكتوراه) على الأقل في المسار العلمي والأكاديمي في مستويي الماجستير والدكتوراه.
- التحكيم، عضوية اللجان في المناقشات والمجلات العلمية، وعضوية هيئة التحرير ....

3. خدمة المجتمع وتنميته: بالرغم من أهمية دوري الجامعة في التدريس والبحث العلمي، غير أنهما يبقيان قاصرين طالما بقيا غايتين في حد ذاتهما دون أن يكونا وسيلتين تهدفان لتنمية المجتمع، ووعليه فإن رسالة المنظومة الجامعية ينبغي لها أن تمتد لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتكنولوجية، وهذا من أجل ترسيخ العلاقة بين الجامعة والمجتمع عبر البحث في حاجياته وحل مُشكلاته وتوفير مُتطلباته(11)، وهذا ما يحتم ضرورة الربط بين سياسات التعليم العالي والبحث العلمي مع الخطط التنموية للمجتمع، بحكم المساهمة التنموية للدورين السابقين للجامعة، فمن جهة أولى تُساهم البحوث العلمية والدراسات التطبيقية في حل المشكلات المجتمعية، ومن جهة ثانية فإن المهمة التدريسية تُساهم في إعداد القوى البشرية المؤهلة والمتخصصة ذات النوعية والكفاءة، فضلاً عن المساهمة في تكوين نُخب وكفاءات تُساهم في صنع السياسات العامة أو نقدها وتقويمها، حيث يظهر من خلال الاستشارات التي يُقدمها التكنوقراط للقادة ...(12)، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على المساهمة في تحسين أوضاع المجتمع وأفراده من خلال تسهيل فُرص العمل لهم لدى الجامعيين أو تنمية وعيهم في قضايا تمسهم من خلال الاستفادة من الدورات التدريبية والندوات والمقالات العلمية ... بما يرفع من معيشتهم ووعيهم، وهذا ما يُضاعف من أهمية المنظومة الجامعية سواء لدى النخب الحاكمة أو المواطنين على حد سواء(13)، هذا إلى جانب توفير مصدر مُستقل للمعلومات حول موضوعات تهم المجتمع في شتى المجالات التنموية بما يُساهم في إثراء العملية البحثية والارتقاء بالقدرات العلمية.

وعليه فإن إلمام المنظومة الجامعية بهذه الأدوار الهامة أكسب المؤسسات الجامعية مكانةً هامةً من خلال مُساهماتها في تنمية مُجتمعاتها، الأمر الذي ينبغي أن يُؤخذ بعين الاعتبار من قبل الجميع سواء الأكاديميون، النخب الحاكمة وحتى الأفراد، وهذا من أجل بُلوغ أهداف التنموية لهذه المنظومة، كما تتعزز هذه الأهمية من خلال تعزيز قيم العلم ونشر ثقافة البحث العلمي وتشكيل نمط الحياة الحديث، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وتنامي مُتطلبات التنمية، وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بالتقدم في المجال العلمي عبر مواكبة التطورات المتسارعة على صعيد المعرفة، التكنولوجيا، المعلوماتية.

المحور الثاني: المنظومة الجامعية في الجزائر وإشكالية التوفيق بين مهمتي التدريس والبحث العلمي

تشهد مُخرجات المنظومة الجامعية في الجزائر عدم الفعالية، سواء من حيث اتساع الطاقات المهدرة لدى خريجي الجامعات الذين يُعانون من البطالة بما يعني عدم قيام هذه المنظومة على دراسات استراتيجية دقيقة تُعزز من تناغمها مع

بيئتها وسوق العمل المناسبة، كما أن محدودية الانتاج العلمي وعدم مواكبته للتطورات العالمية جعل الجامعات الجزائرية تفتقر لمعيار التنافسية مُقارنة بجامعات العالم المرموقة، وسنحاول في هذا المحور تشخيص إشكالية التوفيق بين مهمتي التدريس والبحث العلمي لدى المنظومة الجامعية في الجزائر.

أولا– واقع المنظومة الجامعية في الجزائر:

تعرف الجامعة الجزائرية تضخماً كمياً وعددياً مُعتبراً سواء من حيث الهياكل الجامعية الموزعة على 48 ولاية، وهي كالتالي:

جدول رقم (01): عدد المؤسسات الجامعية في الجزائر

المؤسسة الجامعية	العدد
الجامعات	**50**
المراكز الجامعية	**13**
المدارس الوطنية العليا	**20**
المدارس العليا	**10**
المدارس العليا للأساتذة	**11**
الملحقات الجامعية	**02**
المجموع	**106**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (على الرابط:https://www.mesrs.dz/ar/universites)

الأمر ذاته يعرفه عدد الطلبة الذي بلغ 1.6 مليون طالب عام 2017(14)، وحتى أعضاء هيئة التدريس، بينما لازالت مُخرجات الجامعة الجزائرية جد مُتواضعة من حيث النوعية والكفاءة وهذا في مُختلف التصنيفات العالمية التي تضعها في مراتب متدنية*، هذا إلى جانب ارتفاع مُعدلات البطالة لدى خريجي الجامعات، بما يعني ضعف العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، بما يعني محدودية سياسات التعليم العالي المنتهجة التي لازالت تعرف استمرارية في الإجراءات البيروقراطية والنظرة المحافظة التي حالت دون تخريج الإطار الجامعي الكفء الذي يلعب أدوار تنموية هامة داخل مُجتمعه، مما أفقد الجامعة تأثيرها الحقيقي وأبعدها عن أداء رسالتها التنموية.

1. **جمود الجامعة الجزائرية:** بالرغم من أن الجامعة الجزائرية هي مُؤسسة عُمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي(15)، غير أنها من الناحية الفعلية تُعتبر هيكلاً إدارياً يضم مجموعةً من الأجهزة البيروقراطية التي تتأسس على ترسانة قانونية تُكرس لمسألة تهميش البعد الأكاديمي–العلمي، مما انعكس على غياب الدافع

*– ففي أخر تصنيف لمؤسسة **RANKING Web OF UNIVERSITIES**، في شهر جانفي 2017، نجد جامعة قسنطينة تحتل المرتبة 2523، في حين تحتل جامعة تلمسان 2613، اما جامعة ورقلة فتحتل مرتبة 2702، أما جامعة بسكرة فتحتل 2985، وجامعة سطيف 3107....

* (أنظر: http://webometrics.info/en/Africa/Algeria?sort=asc&order=Presence%20Rank)

التحفيزي لتحسين الأداء والبحث العلمي، مما أبعد مُخرجات المنظومة الجامعية عن هدفها الأصلي المتمثل في إرساء لقواعد العلم والمعرفة لدى الطلاب إلى الهدف الشكلي والمتمثل في منح الطلبة الدرجة العلمية، بما يُفقد أي قيمة لهذه المخرجات نظراً لجمودها وعدم مواكبتها.

ويتم التعامل مع المنظومة الجامعية من مُنطلق إدارة القطاعات الحكومية وفق منطق تقليدي، سواء على مُستوى التنظيم الداخلي للجامعة أو على مُستوى علاقاتها مع مختلف المؤسسات الحكومية، ويظهر ذلك في التعيين في المناصب الإدارية لتمتد عضويتهم التلقائية في الهيئات العلمية للمؤسسات الجامعية، هذا إلى جانب تعدد المستويات الإدارية داخل منظومة التعليم العالي إلى جانب الرقابة المتعددة المستويات، مما يُعزز من بقاء الجامعات في الجزائر تحت الوصاية السياسية، الأمر الذي يُكرس لعدم الاستقلالية، خاصة مع إدراك الآليات الرقابية للأجهزة المركزية ونمطية تعاملها مع كل المؤسسات الجامعية*، حيث لا تُوجد أي علاقة بين ميزانية الجامعة وأدوارها أو احتياجاتها الفعلية، كما أن سياسة التوظيف للأساتذة الجامعيين هي نفسها المطبقة في القطاع العام الى حد كبير، وهذا كله فعلى الرغم من أن الجامعة تتمتع بالشخصية المعنوية باعتبارها مرفقاً عاماً يُقدم خدمة التدريس والبحث العلمي، إلا أنها تفتقر للاستقلالية في التسيير.

وغالباً ما يتم تجاهل الاتجاهات المعاصرة في الارتقاء بالأداء لمستوى الجودة والتميز والذي يتطلب توطين عوامل الجودة والاستقلالية على المستوى المحلي –الجامعات– من خلال رُؤية استراتيجية مُتكاملة(16). وفي المقابل فإن مساهمة المنظومة الجامعية في صنع القرار في الجزائر لازال خياراً مُؤجلاً طالما تنعدم مراكز البحث والتفكير التي من المفروض أن تدعم صناع القرار بمساهماتها في الاستشارات المختلفة، بما يعني غياب استراتيجية شاملة كما هو في الدول المتقدمة(17).

وبالنسبة للتظاهرات العلمية فهي لازالت محدودةً وتُعبر عن ضعف في النشاط البحثي للجامعات من حيث قلة الملتقيات العلمية والأيام الدراسية والتي تتطلب تعقيدات إجرائية تحد من إمكانية مواكبة المستجدات المجتمعية، والأمر ذاته تعرفه التعقيدات التي تتطلب حضور الباحثين في ندوات ومُلتقيات في دول أجنبية، هذا إلى جانب محدودية الوسائل والتجهيزات التي تتطلبها بعض الأبحاث العلمية الميدانية منها والتقنية(18).

وتتفاقم المشاكل المادية ومسألة تمويل البحوث العلمية خاصة أمام الصعوبات المالية التي تعيشها الجزائر جراء انهيار أسعار البترول، علماً أن جل المهتمين باقتصاديات المعرفة يُؤكدون أن ارتفاع مُعدلات الانفاق على التعليم تُساهم في الرفع من كفاءة مُخرجاته طالما ارتبطت هذه الزيادة الانفاقية برفع مُستوى التحصيل لدى الطلبة وتحقيق العدالة وتحسين نوعيته(19)، ولكن في ظل بقاء التعليم العالي في الجزائر مشروعاً حُكومياً محضاً تموله الدولة بشكل أساسي بالاعتماد على قاعدة موارد محدودة تتمثل في عائدات النفط والضرائب والرسوم الجمركية بصورة رئيسية من الصعب جداً الحديث عن تطوير هذا القطاع، فتمرير المشاريع وتنفيذ استراتيجيات التطوير يحتاج إلى موارد كبيرة في مقدمتها الموارد المالية، وتتعزز هذه المشاكل التمويلية نتيجة عدم مُساهمة القطاع الخاص وكذا الواقع الاجتماعي الذي يشهد ضُعفاً في المقروئية ويعرف تدنياً في الاهتمام بالتأليف والبحوث العلمية...، مما يعني غياب الحافز للبحث العلمي والنشر...

* خصوع الجامعة الجزائرية لنظام التسيير المركزي يُمثل أحد جوانب الاقتداء بالأنموذج الفرنسي الذي يُمثل الاستثناء في الدول الغربية من حيث نظامه الجامعي المركزي، ومنه فإن المنظومة الجامعية في الجزائر تتم تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أين تتعدد الهيئات الرقابية في طبقات مُتباينة تُكرس حالةً من التداخل في الجوانب التنفيذية البسيطة، مما يعزز الرتابة والنمطية والتسيير البيروقراطي.

2. عدم فعالية مُخرجات المنظومة الجامعية: ويتعلق الأمر بخريجي الجامعات الذين يتم تهميشهم، وفي أحسن الحالات يلجون سوق العمل من دون استغلال رصيدهم المعرفي والأكاديمي الذي حصلوه طوال مسيرتهم التعليمية، ومن جهة أخرى فإن الانتاج العلمي للجامعات لازال بعيداً عن أهدافه التنموية للمجتمع، وعليه تتمثل نقاط الضعف في المخرجات الجامعية في:

- **غياب الربط بين المنظومة الجامعية وبيئتها المجتمعية،** حيث تفتقر لرؤية استراتيجية تحدد الدور المعرفي للجامعة في مُجتمعها، والذي من المفروض أن تقوم عليه المخططات التنموية. وهذا ما انعكس على ضعف أدوار الجامعة في المجال البحثي وكذا دورها في تحديث قوى المجتمع.

وبالنسبة لخريجي الجامعات فإن الجزائر تعرف ارتفاعاً في مُعدلات البطالة لدى هذه الفئة، بما يعني ضُعف التناغم بين هذا القطاع وسُوق العمل، حيث سجلت 2016 ما يُعادل 13.2 % من نسبة العاطلين عن العمل[20]، وهذا من دون احتساب جانب كبير من الموظفين الذين لا يشتغلون ضمن مجالات تخصصاتهم الجامعية، كما أن نسباً مُعتبرة من الموظفين من حاملي الشهادات الجامعية يُزاولون العمل في مناصب مُؤقتة.

- **ضعف الانتاج العلمي للجامعات في الجزائر** وضعف عدد الباحثين المتخصصين، وهذا يُمثل مُحصلة ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر، حيث سجلت 2017 انخفاضاً في الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي، بحيث انخفضت من 213 مليار دينار عام 2016 إلى 310 مليار دينار، بما ينعكس على محدودية النتائج التي يُمكن تحققها البحوث العلمية ومُتطلبات اقتصاد المعرفة، وهذا ما يُعبر عن عدم اهتمام بالبرامج البحثية لدى النخب الحاكمة[21]، ويتعزز هذا الواقع من خلال نمطية التعامل مع تمويل المؤسسات الجامعية بما يُقيد من أدائها نظراً لعدم الانسجام بين الميزانية المخصصة لها ومُتطلباتها واحتياجاتها الفعلية.

وهذا ما انعكس على نقص في الانتاج العلمي من مجلات محكمة ودراسات علمية..، وتسجيل في براءات الاختراع، ففي عام 2008 سجلت الجزائر 2154 بحثاً مُوثقاً، وهو رقم ضعيف جداً إذا ما قُورن بالإنتاج البحثي في الدول المتقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم انتظام المجلات الجزائرية من حيث الصدور كنتيجة للمشاكل المادية والإدارية وكذا ضعف التحكيم الموضوعي، بما يعني غياباً لسياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الانتاجي[22]، هذا إلى جانب محدودية الأدوات الردعية التي تُجرم غياب الأمانة العلمية في البحث العلمي من جهة، كما تعرف محدوديةً فيما يتعلق بتقدير الإبداع وتثمينه من جهة ثانية.

3. واقع الأستاذ الجامعي والمسار العلمي–الأكاديمي: يشهد المسار الأكاديمي والعلمي لأعضاء هيئة التدريس العديد من التحديات بداية من نظام التوظيف في قطاع التعليم العالي الذي يتوافق مع نظام التوظيف في القطاع العام –مُتجاهلاً خصوصية هذه المنظومة–، مما أفرز حالةً من التضخم الوظيفي –البطالة المقنعة– مما يُكرس إهداراً لهذه الطاقات البشرية.

هذا إلى جانب المشاكل التقليدية التي يتخبط فيها الأستاذ الجامعي والتي تُؤثر سلباً على مردوه العلمي على غرار انخفاض الراتب والتعويضات وكذا مشكل السكن مما يضطر الأستاذ لمحاولة دعم دخله عبر اللجوء إلى تدريس الساعات

الإضافية في نفس الكلية أو في كليات أخرى أو مزاولة العمل الحر في نفس التخصص على غرار الأطباء والمحامين....، وهذا كله يتم على حساب الأداء البحثي للأستاذ الجامعي.

ومن بين أكثر الجوانب السلبية التي ترافق المسار الأكاديمي للأستاذ الجامعي هي مسألة **تسقيف الدرجات الممنوحة على الإنتاج العلمي**، مما يُفقد من القيمة العلمية للبحوث والدراسات والنشاط العلمي طالما يتم إهدار أهمية البحوث العلمية التي تزيد عن العدد المقبول في التقييم، ويتعلق الأمر بالتقييم للقبول في الوظيفة وكذا مُناقشة الدكتوراه والتأهيل العلمي....، وكذا بعض المناسبات التي تحتاج لترتيب هيئة التدريس على غرار الاستفادة من منح أو مناصب ...، فزيادةً على التقليل من قيمة الإنتاج العلمي فنجد أن انتقال الأستاذ من مرحلة لأخرى تجعل من رصيده غير مُجد، مما يُحتم عليه ضرورة اللجوء إلى **الحسابات الإستراتيجية الضيقة** من قبيل التأني في البحث العلمي وتأخيره من أجل ضمان الاستفادة منه في مساره الأكاديمي، طالما لا توجد أية إمكانية لتجاوز أحد مراحل الترقية بموجب أداء علمي مُتميز.

إن هذه النظرة الضيقة التي تتجاهل أهمية البحث العلمي من خلال تعاملها مع الأستاذ الجامعي كموظف يقوم بمهمة التدريس ويتقاضى أجراً بموجبها، غالباً ما تدفع بالأستاذ هو الآخر إلى التعامل وُفق هذا الطرح حيث ينشغل بمتطلبات الحياة المختلفة ويهمل البحث العلمي لعدم قدرته على تحمل تكاليف إضافية، ويتعزز هذا الواقع نتيجة عدم تثمين النشاط البحثي للأستاذ الجامعي حيث لا يُؤخذ بعين الاعتبار في مجالات مُتعددة، وإذا أُخذ فإنه في أحسن الأحوال يتم تسقيف هذا المعيار في مختلف جوانب التقييم، مما يُكرس حالةً من عدم التحفيز والتثبيط لكل مُحاولات الأستاذ الجامعي للارتقاء بأدائه العلمي، مما يعني أن ضمان أحد مهمتي الأستاذ الجامعي تتطلب إهمال المهمة الثانية، غير أن الأصل هو خلاف ذلك.

ثانياً– التناغم بين التدريس والبحث العلمي:

تُعتبر الجامعة مُؤسسةً للبحث العلمي من خلال جمعها بين التدريس والبحث العلمي والذي ينبغي أن يرتبط بشكل مُباشر باحتياجات المجتمع ومُشكلاته، وتتعدد مُبررات الجمع بين هاتين المهمتين في إطار علاقة مُتكاملة، أين يُمكن تحقيقهما معاً بشكل مُتناغم يضمن تعزيز الاستفادة من أهدافهما التنموية التي تخدم المجتمع.

1. الجمع بين الاستقلالية والمحاسبية: تظهر أهمية الارتباط بين المهمتين التدريسية والبحثية للأستاذ الجامعي نتيجةً للطرح الذي يُميز المنظومة الجامعية من حيث الترابط بين مسألتي الاستقلالية والمحاسبية، فمن جهة يتمتع الأستاذ الجامعي بكامل الحرية والاستقلالية في اختيار المواضيع، المفاهيم، الأساليب في التدريس والبحث العلمي، إلى جانب حقوقه المكفولة في الاشتراك في تنظيمات أكاديمية وربما أكثر من ذلك لتشمل حريات سياسية وحرية التعبير خارج مجال تخصصه، ومن أجل تفادي النمطية في المادة العلمية التي تُدرس وكذا الجمود المعرفي للأستاذ الجامعي فإن المحاسبية تُعتبر أكثر من ضرورية للارتقاء بالأداء العلمي للأستاذ الجامعي عبر إخضاعه للعمل ضمن نظامين أحدهما ضعيف يتعلق بالحوافز والثاني صارم يتعلق بالعقوبات، ولعل الأداء البحثي للأستاذ الجامعي خارج نشاطه في التدريس يُعتبر أمثل آلية لتحقيق الآلية المحاسبية التي تُؤخذ كمعيار للترقية[23].

2. التكامل بين نشاطي البحث العلمي والتدريس: حيث أثبتت الدراسات عدم صدقية الافتراض القائل بوجود علاقة عكسية بين مهمتي التدريس والبحث العلمي، حيث أن الباحثين المنتجين ليسوا بأقل استعانةً بالاستراتيجيات المبتكرة للتدريس من غيرهم من الأساتذة، كما أن البحث العلمي لا يُعيق التزام الأستاذ بمهمته الأصلية وهي التدريس[24]، والأكثر من ذلك فهما مُتكاملتان من حيث كون النشاط البحثي يُساعد على تطوير وتحسين المستوى العلمي والمعرفي لأعضاء هيئة

التدريس بما ينعكس إيجاباً على كمية ونوعية المعلومات التي ينقلوها للطلبة خلال مهمة التدريس(25)، كما يُمكن لنشاط التدريس الاستفادة من الأداء البحثي لأستاذ الجامعي من خلال إخضاع المناهج الجامعية لعمليات التنقيح والمراجعة بواسطة الأبحاث التي يُجريها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة(26). خاصة إذا وجد الأستاذ دعماً من الإدارة الجامعية من خلال تكليفه بتدريس مقاييس ترتبط بمجال بحثه.

وبالنسبة لمسألة الوقت باعتباره مورداً محدوداً بما يعني أن استخدامه في مجال يعني إلغائه من المجال الآخر، فإنها مسألة مُبالغ فيها، بحيث أن تخصيص وقت بسيط للبحث والاستشارات من شأنه أن يحقق مردوداً مُعتبراً في مجال الإنتاج العلمي، وهذا ما يحتاج لضرورة إيجاد آليات تحفيزية لإنتاج البحوث العلمية تقوم على أساس تخفيض الحجم الساعي للباحثين.

المحور الثالث: مُتطلبات الارتقاء بالمنظومة الجامعية في الجزائر

إن الارتقاء بأداء المنظومة الجامعية أصبح ضرورةً مُلحةً أمام التحديات التي تعرفها الجزائر، الأمر الذي يتطلب إجراءات جدية تهدف للاستفادة القصوى من مُخرجات هذه المنظومة، سواء عبر خرجي جامعات أكفاء يُساهمون بأدوار إيجابية في مُجتمعاتهم، وكذا بحوث علمية مواكبة وتخدم المسارات التنموية. وهذا ما يتطلب إعادة النظر عدة جوانب:

أولاً– حتمية الاهتمام بالبحث العلمي: إن التطورات الراهنة أملت بضرورة الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا كآلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الانتقال نحو اقتصاد المعرفة مستفيداً من ثورة الاتصالات والمعلومات، وهذا ما انعكس على تنامي الحراك البحثي في العالم من خلال التنوع في مُؤسسات التعليم العالي واقتحام القطاع الخاص لها، وتطوير أساليب تعليمية وقد وصل الأمر ببعض الجامعات لأن تُركز على الجانب البحثي فقط، فمثلاً جامعة برلين في ألمانيا تتكون من مراكز بحثية مُتميزة، كما أن بعض الجامعات المعروفة بمدارس الدراسات العليا تهتم فقط بمرحلة الدراسات العليا(27)، وهذا ما هو موجود في الجزائر من خلال المدرسة العليا للعلوم السياسية التي تتولى تكوين طوري الماستر والدكتوراه فقط، باعتبار هذا المستوى يُنتج رسائل علمية ومشروعات بحثية.

وبذلك ينبغي على الأستاذ الجامعي أن يكون مُلماً بالتطورات التكنولوجية من أجل أن يستخدمها في إطار مهامه التعليمية، وهذا بما ينعكس على تحسن الاتجاهات العلمية للأساتذة في مجال تخصصاتهم بما يساهم في ترقية مُخرجاته وإكسابها فعاليةً لدى الطلاب من خلال تقديم تعليم عالي ذو جودة(28).

ثانياً– توفير الموارد الضرورية للتدريس الفعال: بما تشمله من موارد مادية وأخرى بشرية بحيث تبدأ من الزمن والمكان والأجهزة والمنشآت (مخابر ومكتبات...)، لتمس أيضاً العنصر البشري المحفز بداية من الطلبة المتفوقين –خاصةً طلبة الدراسات ما بعد التدرج*– وكذا الموظفين الأكفاء، إضافةً إلى زُملاء باحثين يتواصل معهم الأستاذ الجامعي بشكل مُستمر ويحفز بعضهم بعضاً على البحث العلمي من خلال الندوات والأيام الدراسية والملتقيات العلمية...(29)، وهنا تظهر أهمية الملتقيات العلمية والتربصات التي يستفيد منها الأساتذة الباحثون في الخارج من حيث كونها تُمثل الآلية الأنسب لاحتكاك الأساتذة بغيرهم في

*– وهذا ما يجعل من اعتماد جامعات مُتخصصة في تكوين طلبة الدراسات ما بعد التدرج ذات أهمية كبيرة، باعتبارها تعرف حركية علمية وبحثية مُعتبرة مُقارنة بباقي الجامعات، حيث تُركز على البحث العلمي بدرجة كبيرة، باعتبار أن مُحصلة المسار البيداغوجي للطلبة يكون عبارة عن مُذكرات تتضمن أبحاثاً علميةً تحظى بأهمية كبيرة.

الجامعات الأجنبية والاستفادة من تبادل الخبرات وكذا الاطلاع على آخر الدراسات والبحوث التي تم التوصل إليها في مجال الاختصاص.

كما ينبغي تجاوز النقص الحاصل في اعتماد أعضاء هيئة التدريس من حيث الاقتصار على الشهادة العلمية الحاصلين عليها، وهذا من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية مُستمرة تتعلق بالجوانب التربوية وآليات التعامل مع الطلبة وكذا مُواكبة التطورات التكنولوجية، كما ينبغي التفكير الجاد في مسألة التقييم الدوري والمستمر للأساتذة الجامعيين، بحث تكون مُحصلة مُشاورات يتم إشراك جميع الفاعلين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي[30].

ثالثاً– تعزيز استقلالية الموضوعية والإجرائية للمؤسسات الجامعية**، من خلال منحها المزيد من الصلاحيات كالاعتراف لها بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذا خصوصية مهامها، باعتبارها ضمن المرافق العمومية التي تحظى بالشخصية المعنوية، وهذا ما يستدعي ضرورة تعزيز استقلاليتها فيما يتعلق بالتعيين في المناصب العليا أو من حيث التمويل المركزي والرقابة ...، الأمر الذي من شأنه تكريس **مبدأ الحرية الأكاديمية** ضمن حالة من المرونة لتلبية احتياجاتها المتنوعة في ظل الظروف المتغيرة والتنافسية.

ويمكن أن تتحقق هذه الاستقلالية الأكاديمية من خلال تجاوز لمسألة تعيين الإدارة الجامعية من قبل الإدارة المركزية وإقرار لمبدأ الانتخاب من قبل أعضاء هيئة التدريس، والذي من شأنه أن يُسفر عن مجلس إدارة جامعي مُنتخب يتولى مهمة تسيير الشؤون البيداغوجية والإدارية المختلفة مع ضمان الحد المناسب من الرقابة التي تضمن عدم الانحراف في الأداء، ويتولى هذا المجلس أيضاً:

- اختيار الطاقم الإداري للجامعة من عُمداء، رؤساء أقسام، مسؤولي شعب وتخصصات...
- الاشراف على مُسابقات التوظيف واختيار أعضاء هيئة التدريس ومرافقة مسارهم داخل الجامعة من ترقية، تحويل، حوافز وإنهاء مهام...
- إنجاز، مراجعة وإنهاء البرامج البيداغوجية بما يتفق مع التطورات الراهنة وبحيث يُحقق قدراً من الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.
- إدارة استخدام ميزانية المؤسسة الجامعية بما يخدم فعالية لمخرجات الجامعة من كوادر بشرية وبحوث علمية.

حيث ستضمن هذه الإجراءات مزيداً من انفتاح المؤسسات الجامعية على بيئتها الخارجية على غرار الاستجابة المواكبة لمتطلبات سوق العمل ومُختلف مُتطلبات مُجتمعاتها، على أن يتم هذا في إطار شبكات من العلاقات مع المؤسسات الحكومية والفاعلين غير الحكوميين في المجتمع[31].

– الفرق بين الاستقلال الموضوعي والاستقلال الإجرائي أو التشغيلي، يتمثل في أن الاستقلال الموضوعي يُشير إلى سُلطة المؤسسات على تحديد سياسة أكاديمية وبحثية تتضمن المادة العلمية التي تُدرس وكذا طريقة التدريس، ومن الطلاب المستهدفون من التكون الجامعي والدرجات العلمية المعتمدة...، أما الاستقلال الإجرائي فيُعبر عن سلطة المؤسسات الجامعية في المجالات غير الأكاديمية، ويتعلق الأمر بمختلف الجوانب الإدارية والمالية التي يتم التسيير من خلالها على غرار زيادة الدخل وإدارة النفقات والتعيينات الإدارية وإبرام العقود...، ويُعتبر هذا الأخير شرطاً ضروريا لضمان الاستقلال الموضوعي.(ارجع إلى: باربارا إيشينغر و لاو جورغنسين، **مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر. واشنطن: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير، 2010، ص 88.)

رابعاً– تكريس آلية التمويل التنافسي، القائم على اعتماد معيار الأداء وإنجاز المهام، والذي يبرز في الانتاج العلمي للجامعة كآلية مُثلى لتقديم الإعانات الحكومية المالية، وهذا الهدف يعتمد على إيجاد **تصنيف وطني للجامعات الجزائرية** يعتمد على معايير عالمية، يتم على أساسها خلق بيئة تنافسية بين الجامعات والأساتذة، بما من شأنها إيجاد ديناميكية للارتقاء بالبحث العلمي.

كما ينبغي ينعكس ذلك على تحسين دخل الأستاذ الجامعي، كأن يتم منحه مُكافئات وحوافز تتماشى وإنتاجه العلمي وليس التدرج الوظيفي بما يعني إعادة الاعتبار لخصوصية الأستاذ الجامعي مُقارنة بباقي الوظائف الأخرى. ولعل أبرز مثال على ذلك هو التجربة الناجحة التي طبقتها جامعة "سوراناري" بتايلاند وفق أنموذج يُعرف بـــ: **الجامعة المستقلة الحكومية**، والتي تتلقى من الحكومة ميزانيةً بملغ جُزافي، أين يبقى للجامعة السلطة التقديرية في تحديد مجالات الإنفاق، وكذا الاستقلالية في التعامل مع مُوظفيها بحيث يكون خارج مجال الخدمة المدنية، وتُقدم تقارير دورية عن النتائج الإيجابية التي تُحققها[(32)] ، بما يضمن استمرار الرقابة الوصائية التي تضمن متابعة الأداء.

ولتعزيز مبدأ الاستقلالية المالية للجامعات فإنه ينبغي الاهتمام **باستقطاب التمويل الخارجي للبحوث**، وهذا عبر تدعيم المكانة العلمية للمؤسسة الجامعية كنتيجة لغزارة الإنتاج العلمي لطاقمها، كما سيساهم هذا في إكساب هذه المُؤسسة الجامعية مكانةً من حيث تعزيز قُدراتها لاستقطاب الباحثين من أساتذة وكذا من خيرة الطلبة، كما يمكن الاستفادة من هذا التمويل في تقديم حوافز لإنتاجية البحوث[(33)].

خامساً– تدويل منظومة التعليم العالي في الجزائر: من خلال تعزيز انفتاح الجامعة على المجتمع الدولي وضمان الانخراط في منظومة البحث العلمي على المستوى العالمي ومُواكبتها بما من شأنه إضفاء بُعد دولي مُتعدد الثقافات على المنظومة الجامعية بما ينعكس على تطوير البرامج الأكاديمية والبحثية، وهذا ما عبرت عنه منظمة اليونسكو منذ عام 1998[(34)].

ويتحقق هذا الانفتاح عبر تفعيل آليات التوأمة بين المؤسسات الجامعية على المستوى الدولي، ويتم على أساسها تنظيم التربصات لصالح هيئة التدريس في اتجاه مزدوج، والتأليف المشترك للبحوث العلمية، بما ينعكس على جودة البحوث العلمية وآليات التدريس المعاصرة، ويتطلب هذا الأمر ضرورة الانفتاح على اللغات وتشجيع الترجمة للمراجع والدراسات الأجنبية وكذا تحقيق التعليم الالكتروني... .

سادساً– إعداد ميثاق وطني لأخلاقيات التدريس الجامعي من مُنطلق أن الجامعة هي بالأساس مُنظمة أخلاقية تُعني بالبناء العلمي والخُلقي للطالب، وهذا ما يستدعي ضرورة تنمية بيئة أخلاقية في التنظيم، من أجل النهوض برسالتها، التي تجمع بين البحث العلمي والأخلاق العلمية في آن واحد[(35)].

خاتمة:

وفي الأخير فإن الاستمرار في نفس النهج الذي يُكرس لمركزية تسيير المنظومة الجامعية الذي يقترن بالالتزام لدى أساتذتها بالحد الأدنى من المهام البيداغوجية والعلمية أدى إلى عدم السماح للجامعة بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومُحددة من خلال الميدان أو الواقع مما جعل البحث العلمي وعلى قلته يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة ويميل في مُعظمه للتنظير بعيداً عن مُجريات الأحداث الواقعية بما أفقده جانباً كبيراً من فعاليته، فالجامعة لم تعد مجرد مكان لإنتاج ونقل المعرفة النظرية، بل هي شريك فاعل في كل المشاريع التنموية في المجتمع وبالتالي يتطلب الأمر تطوير مجالات التعاون والشراكة بين الجامعة والبيئة المحلية والتغلب على المشاكل التي تعيق الجامعة من أداء دورها.

فالارتقاء بأداء المنظومة الجامعية وكذا الأداء العلمي للأستاذ الجامعي يرتبط بشكل رئيسي بالبحث العلمي، والذي يتحقق نتيجة تضافر ثلاثة شروط ممثلة في: تنمية قدرات الأستاذ الباحث، وتوفير بيئة عمل مُحفزة للبحث العلمي في الجامعة وكذا نمط قيادة في المؤسسة يشجع البحث ويدعمه، حيث أن إهمال البحث العلمي كهدف رئيسي للمنظومة الجامعية يُفقدها خصوصيتها ويجعل منها مجرد مدرسة تُعلم مثلما هو الحال في المؤسسات التربوية.

وتحقيق الدور التنموي والريادي للمؤسسات الجامعية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي داخل مُجتمعاتها يتطلب بشكل رئيسي منحها المزيد من الاستقلالية الإجرائية والموضوعية لمؤسسات التعليم العالي نظراً لأهمية المنظومة الجامعية، أين تبرز فعاليتها من خلال سرعة تجاوبها مع مُتطلبات بيئتها، ومواكبتها للتطورات العلمية التي تم تحقيقها والعمل على الاستفادة منها بأكبر قدر مُمكن، إضافة إلى دورها في خلق مورد بشري كفء قادر على المنافسة والتفاعل في مُجتمعات المعرفة.

الهوامش:

(1)- صباح غربي، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص53.

(2)- طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري، **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم اتجاهات معاصرة.** القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، 148.

(3)- صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

(4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها"، **الجريدة الرسمية**، عدد 51، 2003، ص 5.

(5)- معتز خورشيد ومحسن يوسف، **حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر.** الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، 2009، ص 15.

(6)- دلال سلامي وإيمان عزي، "تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد (03)، جامعة الوادي، ديسمبر 2013، ص153-154.

(7)- ليث حمودي إبراهيم، ((مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للإدارة التربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة))، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، بغداد، العدد الثلاثون، 2011، ص 192.

(8)- سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الانسانية والتربوية والاجتماعية.** البصرة: مُؤسسة وارث الثقافية، 2008، ص 9.

(9)- دلال سلامي وإيمان عزي، **مرجع سبق ذكره**، ص153.

(10)- معتز خورشيد ومحسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

(11)- ليث حمودي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص192.

(12)- مكي فرحان الابراهيمي، "طرائق التدريس الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة"، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص**، جامعة البقاء التطبيقية، الأردن، 25- 28 مارس 2012، ص 5.

(13)- ساجد شرقي، "دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع"، **منشورات الألوكة**، بغداد، عدد **10**، 2008، ص 172.

(14)- ياسين ب، " وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار من باتنة: عدد الطلبة فاق 1.6 مليون موزعين عبر 107 جامعات"، **جريدة النصر**، 6 فيفري 2017، على الرابط:

http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/65524-2017-02-05-23-11-34

(15)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها"، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

(16)- معتز خورشيد ومحسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

(17)- سعيد عبيكشي وفتيحة فرقاني، "إسهام الجامعة الجزائرية في التنمية، قرار سياسي أم حاجة اقتصادية؟"، **مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 20 ماي 2010، ص31.

(18)- ليث حمودي ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص202.

(19)- أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر: اشكاليات الواقع ورُؤى المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص68.

(20)- ياسين بودهان، "شباب الجزائر وجامعيوها أكثر عرضة للبطالة"، **الجزيرة نت**، تم التصفح يوم 2017/01/15 على الساعة 12.17 على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

(21)- ب.عيسى، "ميزانية قانون المالية 2017 تتزل بأكثر من ملياري دولار"، **الشروق اليومي**، تم تصفح المقال يوم: 2017/01/15، على الساعة 09.50 على الرابط:

http:// www.echoroukonline.com/ara/articles/501001.html

(22)- مؤسسة الفكر العربي، "البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلف ...ومحاولات التميز"، **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية**. ط1، بيروت، 2010، ص ص 34-37.

(23)- نوال نمور، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص 72،73.

(24)- كارول بلاند وآخرون، **القسم الجامعي المنتج للبحوث: إستراتيجيات من أقسام جامعية مُتميزة**"، (ترجمة: وزارة التعليم العالي ومكتبة العبيكان). الرياض: العبيكان للنشر، 2012، ص 203

(25)- ليث حمودي ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص201.

(26)- نوال نمور، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

(27)- معتز خورشيد ومحسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

(28)- سعاد حمدي والكبيسي سويدان، **أخلاقيات وآداب مهنة التدريس الجامعي**. عمان: دار المنهل، 2012، ص 182.

(29)- كارول بلاند وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

(30)- طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري، **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التلعليم اتجاهات معاصرة**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014، 148.

(31)- باربارا إيشينغر و لاو جورغنسين، **مراجعات لسياسات التعليم العالي في مصر**. واشنطن: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير، 2010، ص 84.

(32)- **المرجع نفسه**، ص 25-26.

(33)- كارول بلاند وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

(34)- معتز خورشيد ومحسن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

(35)- سعاد حمدي والكبيسي سويدان، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.